

Distr.: General
20 July 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السادسة المستأنفة

سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانياً- خلاصة وافية
٢ سنغافورة



ثانياً - خلاصة وافية

سنغافورة

١ - مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لسنغافورة في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

سنغافورة جمهورية تعمل بنظام على نموذج نظام وستمنستر للحكم القائم على النظام البرلماني ذي المجلس الواحد. وتشكّل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية الركائز الدستورية الثلاث للحكومة.

ويتبع النظام القانوني لسنغافورة تقليد القانون الأنجلوسكسوني؛ ويستقي مصادره القانونية من الدستور والتشريعات الرئيسية والتشريعات الفرعية والاجتهادات الفقهية. وسنغافورة أحد البلدان التي تعتمد نظاماً قانونياً مزدوجاً.

وقد وقّعت سنغافورة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وأودعت صكاً تصديقها عليها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ودخلت الاتفاقية حيّز النفاذ بالنسبة لسنغافورة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

تشمل التشريعات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية ما يلي: قانون منع الفساد (الفصل ٢٤١)، وقانون العقوبات (الفصل ٢٢٤)، وقانون مكافحة الفساد والاحتيال بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى (مصادرة المكاسب) (الفصل ٦٥ ألف)، وقانون الإجراءات الجنائية (الفصل ٦٨)، وقانون السجون (الفصل ٢٤٧)، وقانون الأدلة الإثباتية (الفصل ٩٧)، وقانون تسليم المطلقين (الفصل ١٠٣) وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية (الفصل ١٩٠ ألف).

وتشمل المؤسسات ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد، وغرف مكتب النائب العام، وإدارة الشؤون التجارية التابعة لقوات شرطة سنغافورة، ووزارة الداخلية، ووزارة القانون، وهيئة النقد السنغافورية، وشعبة الخدمة العمومية.

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

٢-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والتجارة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

يجرم قانون منع الفساد في المادتين ٥ و ٦ رشو وارتشاء الموظفين العموميين أو أي أشخاص آخرين. وإذا كان الجرم المرتكب متعلقاً بعقد أو عرض عمومي، تنص المادة ٧ من القانون على زيادة مدة العقوبة القصوى من خمس إلى سبع سنوات.

ولا يتضمن قانون منع الفساد تعريفاً لمصطلح "الموظف العمومي"؛ وتنطبق أحكام المادة ٥ على أي موظف مدني يعمل لدى الحكومة، وكذلك على موظفي أي منظمة تؤدي وظيفة عمومية. ويشمل ذلك فئة واسعة من الأشخاص ولا يُقيد بتعريف قانوني. وزيادةً على ذلك، تنطبق أحكام المادة ٦ على معاملات الفساد مع أي وكلاء. وعادةً ما توقع عقوبات أشد أو مدد سجن أطول على الموظفين العموميين في حال وجود ظروف مشددة، ومنها خيانة الأمانة العامة وسوء استغلال السلطة.

وفيما يخص الرشوة "غير المباشرة"، تنص المادة ٥ من قانون منع الفساد على أن يُعاقب "أي شخص يشارك بنفسه أو بالاقتران بأي شخص آخر في الرشوة". ويشمل هذا العنصر جرائم الرشوة من خلال طرف ثالث وسيط (سواء أكان طبيعياً أم اعتبارياً) إلى جانب جرائم الرشوة غير المباشرة التي لا تشمل أطرافاً ثالثة أو أي اتفاق أو تحريض أو عمل مشترك. ويتحمل المحرضون على الرشوة أيضاً المسؤولية القانونية وفقاً للمادة ٢٩ من القانون.

وتمتضى المادة ٢ من قانون منع الفساد، يُعرّف مصطلح "الترضية" تعريفاً واسعاً بحيث يشمل أي "خدمة أو محاباة أو مزية من أي صفة كانت" على اختلاف أشكالها.

وتُنشئ المادة ٨ من القانون قرينة قابلة للدحض مفادها أنه عند دفع مبلغ "ترضية" ما إلى الموظف العمومي أو منحه إياه أو حصوله عليه من شخص أو وكيل لديه معاملات أو يسعى إلى إجراء معاملات مع الحكومة أو أي هيئة عمومية، يُعتبر دفع تلك الترضية أو منحها أو الحصول عليها فعلاً من أفعال الفساد.

وتكتمل المواد ١٦١ إلى ١٦٥ و ٢١٣ إلى ٢١٥ من قانون العقوبات الأحكام الواردة في قانون منع الفساد بتجريم أفعال الفساد في سيناريوهات واقعية مختلفة تشمل على موظفين عموميين.

وتجرّم الرشوة والارتشاء عبر الحدود الوطنية بموجب المادة ٦ من قانون منع الفساد، إلى جانب المادة ٥، التي تنطبق أحكامها على رشو أيّ شخص أو ارتشائه، بمقتضى أحكام المادة ٣٧ من قانون منع الفساد. وقُدّمت سوابق قضائية ذات صلة بهذا الموضوع.

وتستند سنغافورة إلى الأحكام المتعلقة بالرشوة (المادتين ٥ و ٦ من قانون منع الفساد) في شمول المتاحرة بالنفوذ. وعملاً بالمادة ٩ (٢) من قانون منع الفساد، في حالة الملاحقة القضائية بموجب المادة ٦ من قانون منع الفساد، لا يُشترط تقديم أيّ دليل يُثبت أنّ الشخص مُتلقي الرشوة لديه السلطة أو الحق أو الفرصة لممارسة النفوذ. وقُدّمت سوابق قضائية ذات صلة للبرهنة على التنفيذ.

ولا تُفرّق الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من قانون منع الفساد بين الفساد في القطاع العام والفساد في القطاع الخاص، بل تتماثل العقوبات الموقّعة في كليهما: فيُعاقب بغرامة قصوى لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عن كل جرم مرتكب، أو بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، أو بكليهما. وقُدّمت إحصاءات وسوابق قضائية للبرهنة على التنفيذ.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

يجرّم الجزء السادس من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى الأفعال المتعلقة بمساعدة شخص ضالع في ارتكاب جرم أصلي على الاحتفاظ بمكاسب متأتية من سلوك إجرامي بوسائل مختلفة، إلى جانب غسل المكاسب المتأتية من السلوك الإجرامي. وتنصّ المادة ٤٨ من القانون على تجريم أيّ شخص يعرف أو لديه أسباب معقولة للاشتباه في أنّ ثمة تحقيقاً جارياً أو على وشك البدء ويفشي معلومات ذات صلة بذلك. وتجرّم المواد ٤١١ إلى ٤١٤ تلقي عائدات متأتية من جريمة أو الاحتفاظ بها أو المساعدة في إخفائها أو التصرف فيها.

ويشمل الفصلان الخامس والخامس ألف على التوالي من قانون العقوبات الجناة الذين يشاركون في جرائم غسل الأموال بواسطة التحريض أو التآمر الجنائي. وتشمل المادة ٥١١ من القانون الجنائي مسائل الشروع في الجرم.

وتعتمد سنغافورة نهج القوائم في تعريف الجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال. ويمكن تعديل الجدول في إطار عملية إدارية، وقد حدث ذلك في أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣، لإدراج مجموعة جديدة من الجرائم الأصلية، بما في ذلك جميع الجرائم المشمولة باتفاقية مكافحة الفساد. وأجري آخر تعديل على قانون مكافحة

الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى في عام ٢٠١٤ لتعزيز النظام القانوني وفقا للمعايير الدولية.

والجرائم الأصلية المرتكبة خارج البلد مشمولة أيضاً، وقد لوحقت قضايا ذات صلة.

وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣، أُدين ٦٠ شخصا في جرائم أصلية وجرائم غسل أموال كذلك. وتُلاحق جرائم غسل الأموال الذاتي بمقتضى المادة ٤٧ (١) من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى (قضية المدعي العام ضد كوه سيبا وليم شيا مينغ [٢٠١٢] ١ التقارير القانونية لسنغافورة ٢٩٢).

ويجرّم إخفاء العائدات المتأتية من الجريمة والاحتفاظ بها من دون المشاركة في الجريمة الأصلية، وفقا للجزء السادس من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى والمواد ٤١٠ إلى ٤١٤ من قانون العقوبات. وقُدِّمت سوابق قضائية للبرهنة على التنفيذ.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و١٩ و٢٠ و٢٢) اختلاس أو تسريب الأموال الموجودة في عهدة موظف عمومي بحكم وظيفته مشمولة نمطياً في جريمة خيانة الأمانة (المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات)، وتُجرّم بمقتضى المواد ٤٠٦ إلى ٤٠٩ من قانون العقوبات. ولا يُشترط أن تعود الممتلكات المختلسة أو المبددة أو المسربة بفائدة شخصية على الموظف العمومي. واستنادا إلى طبيعة السلوك الإجرامي، يجوز الاعتداد بجرائم أخرى مشمولة بقانون العقوبات، ومنها على سبيل المثال السرقة (المواد ٣٧٨ إلى ٣٨١ من قانون العقوبات) أو الغش (المواد ٤١٥ إلى ٤٢٠ من القانون ذاته).

ولا يُفرّق بين ارتكاب موظفين عموميين أو أشخاص من القطاع الخاص لجرائم الاختلاس والتبديد. فالعاملون في القطاع الخاص الذين يقومون باختلاس أو تبديد ممتلكات يرتكبون بذلك جرائم خيانة الأمانة أو السرقة أو الغش. وقُدِّمت سوابق قضائية ذات صلة بهذا الشأن. ويُجرى حالياً استعراض قانون منع الفساد، وجرّ النظر في بعض جرائم سوء السلوك في المناصب العامة والإثراء غير المشروع.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تُجرّم إعاقة سير العدالة تجرّما شاملا (المادتان ٢٠٤ ألف و٢٠٤ بء من قانون العقوبات). ومع أنّ القانون لم يتضمن تفاصيل بشأن الوسائل المحددة (استخدام القوة البدنية أو التهديد أو الترهيب)، فإنّ الحكّمين المشار إليهما واسعان بما يكفي لاستيعاب تلك الأفعال. ويمكن

ملاحقة جميع الأشخاص المتهمين بالرشوة. بمن في ذلك الشهود. بموجب المادة ٥ (ب) من قانون منع الفساد أو المادة ٢٠٤ بء من قانون العقوبات. وقُدِّمت سوابق قضائية ذات صلة بهذا الشأن.

وتشمل المادتان ٢٢٤ و ٢٢٥ من قانون العقوبات مقاومة أو إعاقة إلقاء القبض بشكل قانوني على شخص وفقا لأحكام الاتفاقية. وفي حال استخدام القوة الجسدية، تنص المواد ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٥٣ من قانون العقوبات على تجريم قيام شخص بالتسبب بأذى أو الأذى الشديد أو استخدام القوة الإجرامي على التوالي لمنع موظف عمومي من أداء مهام عمله. كما تشمل الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٢٦ من قانون منع الفساد كذلك إعاقة موظفي مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد عن أداء أيٍّ من المهام أو الصلاحيات المسندة إليهم بموجب القانون. ومما له صلة في هذا الصدد أيضا المادة ٥٧ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

أقرت سنغافورة المسؤولية الجنائية والإدارية للشخصيات الاعتبارية عن الجرائم المشمولة بالاتفاقية، وينص القانون الأنغلو سكسوني على سبل انتصاف مدنية في هذا الصدد. وتُفوض هيئة النقد السنغافورية بصلاحيه فرض طائفة واسعة من الإجراءات التنظيمية والتدابير الرقابية وفقا لقانون هيئة النقد السنغافورية.

ولا توجد حالات أجرت فيها سنغافورة ملاحقة قضائية بحق شركة وموظفيها على السواء عن الجرم نفسه المشمول بالاتفاقية، ومع أنه لم تكن هناك قيود قانونية تحول دون ذلك.

وينص القانون السنغافوري على طائفة من العقوبات الجنائية وغير الجنائية بحق الشخصيات الاعتبارية تراعي بدقة الاختلافات في حسامة الجرائم. وتوفّر القضايا والإحصاءات المقدمة إثباتات على تطبيق هذه التدابير على نحو فعّال في الواقع العملي.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تشمل المادة ٣٠ من قانون منع الفساد والمادة ٥١١ من قانون العقوبات مسألة الشروع في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في قانون منع الفساد وقانون العقوبات. فيلقى القبض على الجناة الذين يشاركون في جرائم الفساد من باب التحريض أو التآمر. بموجب المادتين ٢٩ و ٣١ من قانون منع الفساد. وتجرم المواد ١١٦ و ١٢٠ ألف و ١٢٠ بء من قانون العقوبات

أفعال التحريض تحضيرا لارتكاب جرائم ومجرد الموافقة على ارتكاب جرائم، وإن لم يتم الجرم. وقُدِّمت سوابق قضائية وإحصاءات ذات صلة بهذا الشأن.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧) يراعي قانون منع الفساد الاختلافات في جسامه الجرائم فينصُّ على طائفة من الجزاءات. وتطبَّق عقوبة السجن عادةً في قضايا الفساد في القطاع العام وفيما يناسب من قضايا الفساد التي تُرتكب في القطاع الخاص، ومنها مثلاً التي تنطوي على مبالغ كبيرة أو تضر بالمصلحة العامة. وفضلاً على ذلك، تصبح جريمة الرشوة أشد جسامه إذا ما كانت تتعلق بعقود عامة. وتنص المادة ١٣ من قانون منع الفساد صراحةً على انتزاع عائدات الفساد من متلقي الرشوى. ولا يوجد لدى سنغافورة مبادئ توجيهية منشورة بشأن العقوبات؛ إلا أن المحاكم تصدر قرارات معيارية تضيي يقينا ووضوحا على العقوبات (قضية المدعي العام ضد آغ سينغ ثور [٢٠١١] محكمة سنغافورة العليا ١٣٤). ومن ثم، توجد معايير لأحكام العقوبات عن كل جرم تراعيها المحاكم في تحديد العقوبات المناسبة.

ولا يُمنح الموظفون العموميون المحليون أيَّ حصانات أو امتيازات قضائية فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية. وعلى نحو مماثل، لا يتمتع رئيس البلاد أو أعضاء السلطة القضائية بالحصانة.

وتُناط سلطة الملاحقة القضائية عن جرائم الفساد، بحكم الدستور، بالنائب العام بصفته المدعي العام (المادة ٣٥ (٨) من الدستور، المادة ١١ (١) من قانون الإجراءات الجنائية). ولا تُقيّد ممارسة هذا السلطة التقديرية بوجه عام، باستثناء فيما يتصل بممارستها بسوء نية أو بتجاوز حدود السلطة المقررة ولنطاق الصلاحية: قضية رامالينغام رافينشان ضد النائب العام [٢٠١٢] ٢ التقارير القانونية لسنغافورة ٤٩؛ وقضية (كويك هوك لي ضد المدعي العام [٢٠١٢] محكمة الاستئناف السنغافورية ٢٥). وتتجلى مبادئ الردع العام والمصلحة العامة بقوة في قرار المدعي العام بالملاحقة. ومن ثم يخضع هذا القرار إلى التمحيص. وتوفّر المبادئ التوجيهية للملاحقة القضائية لدى مكتب النائب العام إطاراً لاتخاذ القرارات والاتساق، وتخضع لعملية استعراض وتحديث دورية بالاقتران بتطبيق نظام صارم للمراجعة الداخلية. وتخضع جميع القرارات التي يُصدرها وكلاء النائب العام للمراجعة من قِبَل موظف أقدم واحد على الأقل. ويستلزم إجراء كل ملاحقة في إطار قانون منع الفساد الحصول على موافقة مكتوبة من المدعي العام قبل تقديم القضية للمحاكمة.

ويُكفل مثل المتهمين في القضايا الجنائية أمام المحكمة عن طريق تقديم قدر كاف من سندات الكفالة (المادة ٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية). كما تحدّد المادة ١٠٤ (١) من قانون

الإجراءات الجنائية التزامات الضمانة، التي تشمل ضمان حضور المتهم لإجراء التحقيقات أو حضور جلسات المحكمة، والمواظبة على التواصل يوميًا مع المتهم، وضمن بقاء المتهم في سنغافورة، ما لم تسمح المحكمة بخلاف ذلك.

وتظهر في المعايير القانونية لتحديد أهلية المدانين للإفراج المبكر أو الإفراج المشروط عنهم أوجه التباين في حسامة الجرائم. ويمكن الاستفادة من إسقاط العقوبة (أي الإفراج المبكر) في معظم الجرائم (بما في ذلك جرائم الفساد)، باستثناء بعض الجرائم الجسيمة. ويجوز النظر في إسقاط العقوبة عن المدانين الذين يقضون فترة السجن مدى الحياة بعد انقضاء ٢٠ سنة من العقوبة.

وفي حال انكشاف ارتكاب موظف عمومي فعلا إجرامياً، يُلاحق قضائياً في المحاكم؛ ويُتخذ بحقه إجراء تأديبي (الوقف عن العمل أو إعادة الانتداب لعمل آخر أو العزل) إذا ما أُدين. كما يجوز توقيع عقوبات تأديبية مماثلة على الموظفين العموميين حتى وإن قرّر المدعي العام عدم ملاحقتهم.

ويُجرّد الأشخاص الذين تثبت إدانتهم ويُحكم عليهم بالسجن لمدة سنة على الأقل أو بغرامة لا تقل عن ٢٠٠٠ دولار من الأهلية لتقلّد بعض المناصب العمومية (المواد ٣٧ هاء و ٤٥ و ٧٢ من الدستور). ويُحرّم تلقائياً أي شخص مدان بجرائم تنطوي على احتيال أو غش يُعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر من الأهلية لتقلّد منصب مدير شركة عامة أو خاصة في سنغافورة لفترة خمس سنوات أو لفترة تحددها المحكمة (المادة ١٥٤ من قانون الشركات).

وتطبّق سنغافورة عدة برامج لدعم إعادة إدماج السجناء في المجتمع.

ويمكن تخفيف أحكام العقوبات الموقّعة على المتعاونين مع العدالة وذلك وفقاً لأحكام القانون الأنغلو سكسوني. وفي القضايا التي تشتمل على شخصين أو أكثر، يمكن أيضاً أن يُمنح المتعاونون تعويضات (المادة ٣٥ (٣) من قانون منع الفساد). وثمة نظام قائم لالتماس الاتفاق التفاوضي من أجل تخفيف العقوبة. ويمكن أن يُوفّر نوعٌ من الحماية إلى المتعاونين إذا ما كانوا أيضاً شهداء.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

لا تطبّق سنغافورة برنامجاً لحماية الشهود. ولم يُبلغ عن ذلك كأولوية نظراً لصغر حجم البلاد وثقافة احترام سيادة القانون القوية التي أفادت بها التقارير. إلا أن مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد ينظر حالياً في إمكانية وضع إجراءات داخلية ومبادئ توجيهية تتعلق بحماية الشهود. ولكن يحظى الشهود والخبراء بالحماية إلى حدٍّ ما من أعمال الانتقام أو التهريب

المحتملة وذلك من خلال تجريم أيّ إعاقة لسير العدالة أو منعها أو حرفها عن مسارها أو وقفها (المادة ٢٠٤ ألف من قانون العقوبات). ومن الممكن أن ترافق الشرطة وموظفو مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد الشهود إلى المحكمة في حالات التهريب. وفي حين أنّ المادة ٢٨١ (٢) (هـ) من قانون الإجراءات الجنائية يمكن أن تسمح باستخدام وصلات فيديو في المحاكمات، فإن ذلك لا ينطبق على جرائم الفساد في الوقت الحالي.

ولا توفر سنغافورة تسهيلات لتغيير محل إقامة الشهود محلياً، ولم ترم أيّ اتفاقات أو ترتيبات لتغيير محل إقامة الشهود والخبراء والضحايا دولياً. وتسمح سنغافورة للضحايا بعرض آرائهم ودواعي قلقهم والنظر فيها في الإجراءات الجنائية عن طريق بيانات تأثر الضحايا بالضرر اللاحق بهم.

ويُجرى التثبت من عدم الإفصاح عن هويّة المبلّغين خلال التحقيقات وإجراءات المحاكم (المادتان ٣٩ و ٤٤ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى، والمادة ٣٦ من قانون منع الفساد). ولا تطبّق أيّ تدابير محددة إضافية لحماية الأشخاص المبلّغين من المعاملة التي لا تُسوِّغ لها، ومع أنّ قانون العقوبات ينص على تجريم أعمال الانتقام والتهريب.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تنصُّ المواد ١٣ من قانون منع الفساد و ٥ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى و ٣٦٤ (٢) من قانون الإجراءات الجنائية على مصادرة عائدات الجريمة والممتلكات والمعدّات والأدوات المستخدمة أو الموجهة لاستخدامها في ارتكاب جرائم الفساد. وتسمح المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية للشرطة وموظفي مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد بإجراء التجميد والحجز. وتشمل المادة ١٠ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى المصادرة على أساس القيمة (الفقرات ٤-٦، المادة ٣١).

وتتحمل كل مؤسسة تتولّى الحجز على الموجودات وتجميدها مسؤولية إدارة الممتلكات المحجوزة والمجمّدة في أثناء التحقيقات.

ويُستثنى من السرية المصرفية الحالات التي يكون فيها الإفصاح ضرورياً لإجراء التحقيقات أو الملاحقات القضائية في جرائم مزعومة (الجدول الثالث، القانون المصرفي). وتنصُّ المادة ٣١ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى والمادة ٢٠ (٢) من

قانون الإجراءات الجنائية صراحةً على إصدار أوامر إبراز أدلة إثباتية في الدعاوى ضد المؤسسات المالية.

وتنشىء المادة ٨ (١) (أ) من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى قرينة قابلة للدحض تتعلق بالمكاسب المستمدة من السلوك الإجرامي.

وتضمن المادة ١٣ من قانون مكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجرائم الخطيرة الأخرى المواد ٣٦٦ و ٣٦٩ و ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية فيما يتصل بالحجز والمصادرة.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

لا تطبق سنغافورة فترة تقادم على مباشرة الإجراءات الجنائية ضد الجناة.

ويمكن أن تأخذ سنغافورة بقرارات الإدانة الجنائية الصادرة في دول أجنبية أثناء إصدار العقوبات والبت في الإدانة في القضايا التي تتضمن أدلة إثباتية مستمدة من وقائع مماثلة وفقاً للقانون العام.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تقيم سنغافورة ولاية قضائية على معظم الظروف المشار إليها في المادة ٤٢ (مثلاً المادة ٣٧ من قانون منع الفساد، وفي الحالات التي تتضمن اتفاقاً سابقاً، والمادة ٢٩ (ب) من قانون منع الفساد، والمادتين ١٠٨ ألف و ١٠٨ بء من قانون العقوبات).

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

بموجب المادة ١٤ من قانون منع الفساد، يمكن استرداد أي مبلغ ترضية تُمنح لأي وكيل. وفي إطار الإدارة اللاحقة للحالات، ترسل الإخطارات إلى السلطات القائمة بالترخيص وغيرها من السلطات لوضع الشركات في القائمة السوداء وإلغاء الرخص واتخاذ غير ذلك من التدابير العلاجية. وتحتوي جميع العقود الحكومية على بنود نمطية لمكافحة الفساد، تسمح بفسخ العقود في حالة الفساد.

ويمكن الحصول على تعويضات عن الأضرار بموجب المادة ٣٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأحكام القانون الأنغلو سكسوني.

السلطات المتخصصة والتنسيق فيما بين الهيئات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

تشمل المؤسسات ذات الصلة المنخرطة في مكافحة الفساد وغسل الأموال مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد وإدارة الشؤون التجارية ومكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. ويتبع مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد مكتب رئيس الوزراء مباشرةً. وتضمن المادة ٢٢ زاي من الدستور استقلال التحقيقات التي يجريها المكتب، وتنص على أنه حتى وإن رفض رئيس الوزراء الموافقة على إجراء تحقيق، يمكن أن يمضي المكتب قُدماً في التحقيقات إذا وافق رأي الرئيس رأي مدير المكتب.

وفيما يتعلق بالتعاون بين السلطات الوطنية، يلتزم جميع الموظفين العموميين والأشخاص المختارين لممارسة وظائف عامة بالإبلاغ عن جرائم الفساد، ويتواصل المكتب مع الوكالات الحكومية لتكريس ثقافة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد. ويوجد في مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد أعضاء من كبار موظفي النيابة العامة، متاحون لتقديم المشورة أو على أهبة الاستعداد للحضور من أجل إسداء المشورة الفورية إلى المحققين، وضمان إجراء التحقيقات بما يتماشى تماماً مع القوانين الواجبة التطبيق. وتعد وكالات مثل مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد وإدارة الشؤون التجارية اجتماعات دورية للتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون الأخرى لمواكبة آخر التطورات وتنسيق الأنشطة. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، يعمل مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد ومكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة على إشراك قطاع الأعمال والقطاعين المصرفي والمالي إلى جانب العاملين في المجال القانوني والمحاسبي من خلال برامج توعية وندوات منتظمة وإعداد برامج لمكافحة الفساد.

ويتلقى مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد شكاوى معلومة المصدر أو غير معلومة المصدر بوسائل منها البريد الإلكتروني أو البريد العادي أو الفاكس، ويشغل خطأً ساحناً مجاناً لمدة ٢٤ ساعة ومركزاً للإبلاغ الإلكتروني، ويدير برنامج تواصل لتوعية الجمهور.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تثبت التشريعات والممارسات العملية في سنغافورة فعاليةً فُجها الصارم القائم على عدم التسامح مطلقاً مع الفساد.
- اعتُبرت القرينة القابلة للدحض المحددة في المادة ٨ من قانون منع الفساد أنها تفضي إلى إجراء تحقيق فعّال في جرائم الفساد وملاحقتها.
- لوحظ بإيجابية عدم وجود نظام للتقادم.

- ينصُّ القانون السنغافوري على طائفة من العقوبات الجنائية وغير الجنائية التي تراعي الاختلافات في جسامة الجرائم. وتضع المحاكم في اعتبارها مقاييس ومعايير للعقوبات عند تحديد العقوبات. وتثبت القضايا والإحصاءات المقدّمة التطبيق الفعّال لهذه التدابير في الواقع العملي (المادة ٣٠ (١)).
- تيسّر سنغافورة إعادة إدماج الجناة في المجتمع من خلال عدد من مبادرات الرعاية اللاحقة (المادة ٣٠ (١٠)).
- تكفل عملية التعيين التنافسية والتدريب الشامل لموظفي مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد وإدارة الشؤون التجارية توافر محققين ذوي مؤهلات عالية (المادة ٣٦).
- الجهود التي يبذلها مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد وإدارة الشؤون التجارية ومكتب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في سبيل إذكاء الوعي وإرساء ثقافة عدم التسامح مطلقاً مع الفساد من خلال التعاون بين الوكالات والتعاون مع القطاع الخاص تُعدُّ من التدابير الفعّالة في مجال مكافحة الفساد (المادتان ٣٨ و ٣٩).

٢-٣ - التحدّيات التي تواجه التنفيذ

- يرحّب القائمون بالاستعراض بالمؤشّرات التي تدلُّ على أنّ سنغافورة تنظر في تعديل قانون منع الفساد من أجل تحديد جرائم معينة تتعلق بسوء السلوك في الوظائف العامة، بحيث لا تقتصر على تلقّي أو قبول ترضية، بل تشمل كذلك الإثراء غير المشروع.
- يرحّب القائمون بالاستعراض بالمؤشّرات التي تدلُّ على أنّ سنغافورة تنظر في تعديل قانون منع الفساد بحيث ينص بوضوح على الحد الأقصى للعقوبات التي يمكن تطبيقها على الشخصيات الاعتبارية في قضايا الفساد، بل وزيادة هذا الحد، وكتيجة غير مباشرة لذلك يتسنى زيادة توضيح المسؤولية المنفصلة للكيانات والأطراف الأصلية المشاركة في أفعال الفساد.
- تُوصى سنغافورة بما يلي:
 - o اعتماد تدابير إضافية لتوفير مزيد من الحماية من أيّ انتقام أو تهريب محتمل للشهود والخبراء الذين يدلون بشهادتهم، بل ولأقاربهم وسائر الأشخاص الوثيقي الصلة بهم، عند الاقتضاء. ويمكن أن تشمل هذه

التدابير إطلاق برنامج لحماية الشهود، واتخاذ مزيد من التدابير لتوفير الحماية الجسدية لهؤلاء الأشخاص وتوفير قواعد خاصة بالأدلة الإثباتية (المادتان ٣٢ (١) و(٢))؛

o النظر في إبرام اتفاقات وترتيبات مع الدول الأخرى من أجل تغيير أماكن إقامة الشهود أو الخبراء (المادة ٣٢ (٣))، وكذلك في الحالات التي تتضمن متعاونين مع العدالة يقدمون عوناً كبيراً للدول الأخرى (المادة ٣٧ (٥))؛

o النظر كذلك في توسيع نطاق التدابير لتشمل حماية الأشخاص المبلغين من أيّ معاملة لا مسوّغ لها (المادة ٣٣).

o يمكن لسنغافورة أن تُخضع لولايتها القضائية، في غير قضايا التحريض (بما في ذلك التأمّر)، الجرائم التي تُرتكب ضد مواطنين أو ضد الدولة، ويرحب القائمون بالاستعراض بالمؤشرات التي تدل على أنّ سنغافورة تنظر في مسألة إخضاع الأشخاص الذين يقع مكان إقامتهم المعتاد في سنغافورة لولايتها القضائية (المادة ٤٢ (٢))؛ ويمكن أيضاً أن تُخضع الجناة الموجودين في إقليمها لولايتها القضائية في حالة عدم تسليمهم (المادة ٤٢ (٤)).

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧) يمثل قانون تسليم المطلوبين (الفصل ١٠٣) التشريع الأساسي الذي يحكم تسليم الأشخاص المطلوبين. وبموجب القانون السنغافوري، يُشترط لإجراء التسليم وجود معاهدة أو ترتيب مع الدول الطالبة أو متلقيّة الطلب. وسنغافورة طرف في معاهدات تسليم ثنائية (مع البلدان غير الأعضاء في الكومنولث) وترتيبات تسليم (مع بلدان الكومنولث المعلنة) مع أكثر من ٤٠ سلطة قضائية، وهي طرف كذلك في عدد من الصكوك المتعددة الأطراف التي تنص على تسليم المطلوبين. كما أنها عضو في نظام لندن لتسليم المطلوبين داخل الكومنولث، ولديها ترتيبات تسليم خاصة مع ماليزيا وبروناي على أساس الإقرار بأوامر التوقيف.

وتمثل ازدواجية التحريم مبدأ أساسياً للتسليم. بمقتضى القانون السنغافوري. وتطبق بصورة مرنة وتراعي السلوك الذي يقوم عليه الجرم. وتعتمد سنغافورة نهج القوائم لتحديد الجرائم الموجبة للتسليم. وهذه القوائم واسعة بما يكفي بحيث تسمح بوجود التسليم في الجرائم المشمولة بالاتفاقية. وتدرج سنغافورة الجرائم المشمولة بالاتفاقية باعتبارها جرائم موجبة للتسليم في معاهدات التسليم التي تبرمها مع دول أطراف أخرى.

ولا تعتبر سنغافورة الاتفاقية أساساً قانونياً للتسليم (إخطار الوديع C.N.824.2009.TREATIES-37).

وترد شروط التسليم في مختلف معاهدات التسليم، إلى جانب المادتين ٧ و ٨ (بالنسبة للبلدان المرتبطة معها بمعاهدات) والمواد ٢١ و ٢٢ و ٣١ (للبلدان التي أبرمت سنغافورة معها ترتيبات تعاقدية بموجب نظام لندن) من قانون تسليم المتهمين.

ولا يضع القانون السنغافوري أي قيود على تسليم المواطنين (انظر المواد ٧ و ٨ و ٢١ و ٢٢ من قانون تسليم المطلوبين). فسنغافورة تقوم بتسليم المطلوبين من مواطنيها (انظر على سبيل المثال، قضية وونغ يوه لان وأورس ضد المدعي العام [٢٠١٢] ١٦١؛ وقضية فاطمة بيتي كومين لين ضد النائب العام [٢٠١٣] ٢٣٢). وعلى الرغم من ذلك، تمثل الجنسية سبباً لرفض التسليم وفقاً لمعاهدات التسليم المبرمة مع كل من ألمانيا وهونغ كونغ والصين. وفي تلك الحالات، تلتزم سنغافورة بإجراء الملاحقة القضائية في حالة عدم استيفاء متطلبات المعاهدة.

وثمة وسائل حماية قائمة لضمان المعاملة العادلة بموجب المواد ٦-١٣ (بالنسبة للبلدان المرتبطة معها بمعاهدات)، والمواد ٢٠-٢٨ و ٣١ (نظام لندن) و ٣٥-٣٨ (ماليزيا) من قانون تسليم المتهمين، إلى جانب المادة ١٢ (١) من الدستور.

وكما هو الحال في بلدان الكومنولث الأخرى، تشترط سنغافورة تقديم أدلة إثباتية ظاهرة الواجهة لإجراء التسليم. وتطبق متطلبات الإثبات بطريقة مرنة ومعقولة. وقُدِّمت حالات كأمثلة للبرهنة على سرعة تسليم الأشخاص المطلوبين.

ويمثل مكتب النائب العام السلطة المركزية المعنية بتسليم المطلوبين. فالطلبات تُرسل إما إلى وزارة الشؤون الخارجية أو مكتب النائب العام، وتُجرى معالجتها في مكتب النائب العام. وينظر مكتب النائب العام في الجوانب القانونية للطلب قبل رفع توصية إلى وزير القانون الذي يبت في مسألة المضي في الطلب من عدمه، استناداً إلى توصية مكتب النائب العام. وفي حالة المضي قُدماً في عملية البت في الطلب، يُلقى القبض على الشخص المهرب استناداً إلى أمر توقيف يصدره قاضٍ، وتُعقد جلسة إحالة في إحدى المحاكم السنغافورية. ويجوز الطعن

قانوننا على الاستنتاجات التي يتوصّل إليها القاضي فيما يتعلق بالتسليم. ويأمر وزير القانون بالتسليم في حالة صدور حكم بإدانة الهارب واستيفاء جميع الشروط القانونية. وتُرتب عملية التسليم مع الدول الطالبة.

وحتى تاريخه، لم ترفض سنغافورة أيّ طلب للتسليم ذي صلة بالجرائم المشمولة بالاتفاقية. وقد تلقت سنغافورة ونظرت في طلبات من بلدان أخرى للدخول في اتفاقات بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم، إلاّ أنّها لم تبرم تلك الاتفاقات بعد. وفي حين لم تظهر أيّ حالة حتى الآن بشأن نقل الإجراءات الجنائية، فإنّ سنغافورة سوف تنظر في الأمر إن ظهرت الحاجة إلى ذلك، وتحدد أفضل طريقة للمضي قدماً في هذا الصدد.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

يوفر قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية الإطار القانوني للمساعدة القانونية المتبادلة. وأبرمت سنغافورة معاهدات للمساعدة القانونية المتبادلة مع كل من هونغ كونغ والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. كما أنّ سنغافورة طرف في معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين البلدان المتشابهة في النهج الفكري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي معاهدات أخرى متعددة الأطراف، إلى جانب نظام المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية بين بلدان الكومنولث (نظام هراري). ولا تشترط سنغافورة وجود معاهدة للمساعدة القانونية المتبادلة ويمكن أن تقدّم المساعدة على أساس المعاملة بالمثل والاستناد إلى الاتفاقية. وقد تلقت سنغافورة ٢١١ طلباً للمساعدة القانونية المتبادلة في جرائم مشمولة بالاتفاقية في الفترة بين ٢٠١٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

ويسمح قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لسنغافورة بتوفير طائفة واسعة من أشكال المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكبها شخصيات طبيعية واعتبارية. ويمكن أن تقوم سنغافورة بتبادل المعلومات تلقائياً، بل أنّها قامت بذلك من قبل في عدة مناسبات. ويستخدم مكتب النائب العام برمجية "نظام الإدارة القانونية للمنشآت" لتيسير إدارة القضايا وحفظ السجلات. وثمة نظم قائمة لتيسير العمل والإجراءات المتعلقة بمعالجة الطلبات وتعقبها.

ولا تشترط سنغافورة مبدأ ازدواجية التجريم عند تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتدابير غير القسرية والحصول على أدلة إثباتية على جرائم التهريب الضريبي في بلدان أجنبية. غير أنّ

ازدواجية التجريم تمثل شرطا إذا تعلق الأمر باستخدام تدابير قسرية، ولكن يخفف هذا الشرط في حالة جرائم التهرب الضريبي في بلدان أجنبية.

ومكتب النائب العام هو السلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة. فيمكن أن يرسل طلبات إلى السلطات المركزية الأخرى وأن يتلقى منها طلبات مباشرة أو من خلال القنوات الدبلوماسية، حسب تفضيل البلد الآخر. كما يمكن أن تتلقى سنغافورة طلبات عاجلة من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بالبريد الإلكتروني أو بالفاكس.

ولا يمكن نقل الأشخاص المحتجزين أو الذين يقضون عقوبة إلى بلد آخر لتقديم أدلة (الباب ٢٦ من قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية)، غير أنه من الممكن أن تساعد سنغافورة البلدان الأخرى في الحصول على إفادات طوعية من السجناء، أو الحصول على أدلة إثباتية أمام قاض من سنغافورة، أو في ظل ظروف مناسبة، تيسير تقديم الأدلة الإثباتية عبر وصلة فيديو.

وتطلب سنغافورة على أساس منتظم معلومات إضافية من الدول الطالبة إذا ما اقتضت الضرورة من أجل تنفيذ الطلبات، وذلك بواسطة الهاتف أو التداول بالفيديو والبريد الإلكتروني. وتوفر سنغافورة المساعدة وفقا للإجراءات المحددة في الطلب ما لم تتعارض مع القانون المحلي. وفي نماذج استمارات طلب المساعدة القانونية المتبادلة المتاحة على الإنترنت (<https://www.agc.gov.sg/>) لإرشاد البلدان الطالبة، تستبق سنغافورة بطرح سؤال على الدول الطالبة عن الإجراءات التي تود من سنغافورة أن تتبعها عن تقديم المساعدة.

ويجوز أن تقدم سنغافورة المساعدة في الاستماع إلى الشهود الموجودين في سنغافورة عبر وصلة فيديو، ولكنها لا تقبل بالأدلة الإثباتية المقدمة عبر وصلة فيديو في المحاكمات المحلية.

وكممارسة معتادة، تتعهد سنغافورة عند طلب المساعدة القانونية المتبادلة بالألا تستخدم أي شيء تحصل عليه وفقا للطلب في أي مسألة بخلاف تلك المحددة في الطلب، ما لم توافق الدولة متلقي الطلب على ذلك.

وتعامل جميع طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في إطار من السرية، وتقدم أسباب رفض هذه الطلبات أو تأجيل البت فيها. وتعمل سنغافورة على إطلاع البلدان الطالبة أولا بأول على ما يستجد بالنسبة للطلبات.

وتتحمل سنغافورة عادة تكاليف تنفيذ الطلبات.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

تتعاون الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في سنغافورة بصفة غير رسمية مع نظيراتها الأجنبية، وتعيّن موظفي اتصال لتيسير التعاون. وتتعاون السلطات من خلال شبكة الوكالات المعنية بالجريمة الاقتصادية، ومجموعة إيغمنت، والإنتربول، وآلية جنوب شرق آسيا للبلدان الأطراف في مكافحة الفساد. وقد أرسلت سنغافورة واستقبلت موظفين مكلفين بإنفاذ القانون بصفتهم ملحقين بدول أخرى أو للحصول على تدريب فيها. ولا تشترط سنغافورة إبرام اتفاقات أو ترتيبات رسمية لتقديم المساعدة غير الرسمية إلى وكالة أجنبية معنية بإنفاذ القانون. ومع ذلك، تعدد سنغافورة بالاتفاقية كأساس للتعاون في إنفاذ القانون فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية.

وتجري سنغافورة تحقيقات مشتركة تتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية، وذلك على أساس كل حالة على حدة، وإن لم تكن طرفاً في اتفاقات أو ترتيبات بشأن التحقيقات المشتركة. ولا يفرض القانون السنغافوري قيوداً على ممارسة الوكالات المعنية بإنفاذ القانون لطائفة واسعة من أساليب التحري (مثل التسليم المراقب، والمراقبة المستمرة، والعمليات السرية، وما إلى ذلك)، وفقاً لما يناسب ظروف كل حالة على حدة، ووفقاً لإجراءاتها الداخلية ومبادئها التوجيهية. وقدّمت سنغافورة أمثلة على حالات لهذا الغرض. ولم تبرم سنغافورة أيّ اتفاقات أو ترتيبات بشأن أساليب التحري الخاصة على المستوى الدولي.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- لاحظ فريق الاستعراض الدور الإيجابي لمكتب النائب العام في ضمان إقامة علاقة عمل تعاونية بين سلطات العدالة الجنائية، وبخاصة فيما يتعلق بكفاءة معالجة طلبات التعاون الدولية.
- يوفر الموقع الشبكي الخاص بمكتب النائب العام معلومات بشأن إجراءات التعاون الدولي واستمارات نموذجية لطلبات التعاون الدولي ومعلومات الاتصال. ولتعزيز التنسيق الداخلي، أنشأ مكتب النائب العام مخططات انسيابية لسير العمل وإجراءات لرصد معالجة الطلبات، ممّا يوفرّ قدراً أكبر من اليقين القانوني بالنسبة لمعالجة الطلبات. وتردّ سنغافورة على جميع الطلبات بإرسال إشعار بالاستلام في غضون

أيام من وصولها، وتوفّر إرشادات للبلدان الطالبة على الإنترنت وعلى أساس ثنائي (بما في ذلك استعراض النسخ الأولية للطلبات).

- تتمثل إحدى السمات الفريدة التي يميّز بها مكتب النائب العام في قاعدة البيانات المخصّصة لإدارة القضايا لأغراض التعاون الدولي، والتي تتيح للمكتب تقديم معلومات محدّثة عن القضايا بصورة سريعة وضمن تنفيذ الطلبات وتعقبها، بما في ذلك عن بعد، في الوقت المناسب وبدقة وكفاءة. ويمكن لسائر البلدان أن تحذو هذا الحذو. ويتيح نظام الإدارة القانونية للمنشآت تجميع بيانات مفصّلة عن التعاون الدولي على أساس الجريمة الأصلية ويسهّل رصد تنفيذ الطلبات.
- تطبّق متطلبات الإثبات لتسليم المطلوبين بطريقة مرنة ومعقولة. وقُدّمت أمثلة عن الحالات للبرهنة على سرعة تسليم الأشخاص إلى الدول الطالبة.
- لاحظ فريق الاستعراض بإيجابية العرف المعمول به في سنغافورة والمتمثل في تحريّ المرونة في تفسير شرط ازدواجية التجريم بغية توفير قدر أكبر من المساعدة.
- لم ترفض سنغافورة أيّ طلبات لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة أو لتسليم المطلوبين في الجرائم المشمولة بالاتفاقية.
- تقدّم سنغافورة المساعدة القانونية المتبادلة استناداً لأحكام الاتفاقية.
- تسترشد سنغافورة بتفضيلات الدول الطالبة فيما يتعلق بطريقة المساعدة ووسيلتها وآلياتها وشكلها، وتتشاور على أساس منتظم مع الدول الطالبة بشأن ذلك. وتخصّص موارد وجهوداً ضخمة لتنفيذ الطلبات وفقاً لأسلوب طلب المساعدة.
- يلاحظ بإيجابية الدور النشط الذي تضطلع به سنغافورة كجهة دولية لتقديم التدريب والمساعدة في مجالي التعاون الدولي وإنفاذ القانون.
- أنشأ مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد وحدةً للتحليل الجنائية الحاسوبية متخصصة في الفحوص الجنائية للأدلة الحاسوبية؛ وتشاركت سنغافورة في بعض المعلومات المتحصّل عليها بواسطة هذه الوسائل مع نظرائها المحليين والأجانب من أجل تيسير التحقيقات (المادة ٤٨ (٣)).

٣-٣ - التحديات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تزيد في تعزيز تدابير مكافحة الفساد القائمة:

- مع الإشارة إلى الطابع الاختياري للمادة ٤٤ (٥) من الاتفاقية، لعلّ سنغافورة تؤدّ أن تنظر في تطبيق هذه الاتفاقية باعتبارها الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بالاتفاقية، وإن تعذّر ذلك، فلعلّها تؤدّ أن تنظر في إبرام معاهدات إضافية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف.
- مع الترحيب بأنّ سنغافورة على استعداد لمساعدة الدول الطالبة بشأن عقد جلسات التداول السمعي البصري وتقديم أشكال المساعدة الأخرى للحصول على أدلة إثباتية أثناء التحقيقات أو الملاحقات الجنائية أو الإجراءات القضائية، قد تؤدّ سنغافورة النظر في عقد ترتيبات بحيث يتسنى للأشخاص المحتجزين تقديم هذه الأدلة في القضايا المناسبة (الفقرة ١٠، المادة ٤٦).
- إذ توضع في الاعتبار الجهود الرامية إلى تنفيذ الطلبات في أسرع وقت ممكن، والممارسة المتمثلة في التشاور مع الدول الطرف الطالبة قبل تأجيل الطلبات أو رفضها، لعلّ سنغافورة تؤدّ أن تؤثّق هذا الموقف، مثلاً عن طريق إدراجه في إجراءات تسلسل سير العمل وإجراءات العمل المعيارية لمكتب النائب العام (المواد ٤٤ (١٧) و ٤٦ (٢٤) و ٤٦ (٢٦)).